



معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 2024/4/2

تاريخ القبول: 2024-11-15

Printed ISSN: 2352-989X

Online ISSN: 2602-6856

قضاة جزائر القرن التاسع عشر بين المقاومة والتأقلم

Judges in 19th-century Algeria: Between Resistance and Adaptation

د. يسمينة زمولي

المركز الجامعي مرسللي عبد الله - تيبازة - الجزائر

zemouli.yasmina@cu-tipaza.dz

الملخص: تتميز مناصب القضاة في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر بشكل خاص بحساسيتها لمهامه النبيلة وبمكانته المتميزة؛ باعتبارهم نصب ديني-سياسي. فهو مرتبط بسياسة الدولة ومذهبها وأمنها الداخلي. لذا اعتبرت الإدارة الفرنسية العلماء والقضاة منهم، هم روح كل مقاومة سياسية كانت أو دينية، فقامت بنفي القاضي والمفتي عشية احتلال مدينة الجزائر، وأخذت على عاتقها تحديد صلاحيات المحاكم الشرعية وعلى رأسها مهام القاضي التي حصرت في وقت لاحق في قضايا الأحوال الشخصية، كما جعلته تابعاً لمحاكمها وتحت تصرف إدارتها وموظفها لديها بأجرة. لهذا حرصت إدارة الاحتلال الفرنسي على فرنسة المؤسسة القضائية الجزائرية، حيث ركزت على تدجين قضائهم ومفاتيحها، مما أضعف نفوذهم وتأثيرهم في تأطير المجتمع، فذهبت مكانتهم الاجتماعية والدينية. وبناء على ذلك، نركز في هذا المقال على التعريف بمسارات بعض قضاة الجزائر خلال القرن التاسع عشر لفهم آليات الارتقاء الوظيفي التي تفسر بدورها طبيعة العلاقة بين السلطة ومؤسسة القضاء، وتحولاتها من حيث الوظائف والصلاحيات ومكانة الأفراد، ودورهم في المقاومة والتأقلم.

الكلمات المفتاحية: القضاء، القضاة، الجزائر، السلطة العثمانية، الاحتلال الفرنسي، القرن التاسع عشر.

ABSTRACT:

The role of judges in the history of Algeria has been significant, closely tied to state policies, ideology, and internal security. French authorities viewed judges and scholars as key figures in resistance, leading to their exile before the occupation of Algiers. The French administration aimed to control religious courts, reducing judges to handling personal status cases under French authority, weakening their social standing. This article explores the experiences of Algerian judges in the 19th century, revealing insights into their career paths, the evolving relationship between authority and the judiciary, and their roles in shaping the legal landscape of Algeria during this period.

Keywords: Judiciary, Judges, Algeria, Ottoman Empire, French occupation, 19th century.

1. مقدمة: القضاة وإشكالية المصدر

نحاول في هذه الدراسة المتواضعة طرح الإشكالية والتعريف بمسارات القضاة في زمن تميز بعدم الاستقرار السياسي لفهم الآليات الاجتماعية التي تفسر مدى الاستمرارية في الوظيفة في ظل التحولات التي طرأت عليها، ودورهم في المقاومة والتأقلم أمام المعطيات الجديدة التي عرفتها الجزائر خلال القرن التاسع عشر. ذلك لأن المتتبع لحركية علماء الجزائر يدرك أن مساراتهم الوظيفية كانت متباينة بسبب تباين أصولهم الاجتماعية والجغرافية والظروف السياسية التي أحاطت بهم.

ومن هنا يتطلب موضوع القضاة دراسة مسحية لكل سجلات العدول والوثائق التي حملت أسمائهم خلال القرن التاسع عشر لتتبع آثارهم وبناء مساراتهم.

فكان من الضروري تركيب قائمة قضاة جزائر القرن التاسع عشر في ظل شح المادة الاخبارية عنهم، فهذه لبنة أولية لدراسة الموضوع تفتقد إلى تراكم معرفي، وتحتاج إلى دراسات مشابحة للوصول إلى نتائج علمية دقيقة. مما يسمح باستخلاص الموصفات الاجتماعية والسياسية للقضاة خلال فترة الدراسة، وتفاعلمهم مع الم ستجدات فيما يخص التكوين والتوظيف والترقية.

1 العلماء ومؤسسة القضاء بالجزائر العثمانية:

1 4 - المكانة والأدوار:

تعد مؤسسة القضاء من أرفع وأهم المؤسسات في تاريخ الحضارة الإسلامية باعتبارها من وظائف الدولة العامة التي يتعلق بها النفع العام لها ولرعيته. إذ ضمت المؤسسة في العهد العثماني ثلاث هيئات أساسية؛ وهي المحكمتين الشرعيتين الحنفية والمالكية والمجلس العلمي ومجلس الباشا (حماش، 2006)، حرصا من السلطة على تطبيق القوانين بصفة عادلة بين رعاياها.

يأتي القضاء بعد الإفتاء في الأهمية من الناحية الدينية والسياسية، بل أحيانا أخرى كان يتقدمه؛ باعتباره متصلا بأفراد المجتمع اتصالا مباشرا، حيث تقوم وظيفته على تنفيذ القوانين في أرض الواقع استجابة للمظالم المرفوعة إليه من أفراد المجتمع على اختلاف تراتبهم الاجتماعي، فهو قاضي الأحوال الشخصية والقائم على الأحباس والمشرف على عملية البيع والشراء والحريص على إضفاء الشرعية على مختلف المعاملات التي يشرف عليها وإعطائها الطابع القانوني الشرعي (غطاس، 2007، ص.118، غطاس، 1997، ص.71).

لهذا اعتبر القاضي من الموظفين السامين في ظل الحكم العثماني، حيث أوكلت له العديد من المسؤوليات الإدارية والاقتصادية، حيث كانت جل القرارات الصادرة عن السلطة المركزية بالدولة توجه خصيصا للقضاة فيما يخص الحياة الاقتصادية (غطاس، 2007، ص.ص.118-119).

د. يسمينة زمولي

مع ذلك، لا تشير المصادر الإخبارية عن معايير انتقاء وتعيين القضاة ضمن المؤسسة القضائية، علما أن القاضي على غرار المفتي كانا يعينان من قبل السلطة السياسية الحاكمة لأنهما في الأصل من صلاحيات الخليفة/الحاكم (زيدان، 1989، ص.ص. (33-34))، ونجمل مدة وظيفتهم وأسباب تنحيتهم وعزلهم، مما يصعب على الدارس تتبع مسألة توريث الوظيفة بالنسبة للقضاة لكلا المذهبين داخل الأسرة الواحدة، وتوجد إشارات عن عدم تحديد مدة الوظيفة بالنسبة للقاضيين الحنفي والمالكي، إذ ارتبطت مدتها بطبيعة العلاقة التي تربط القاضي بالحاكم من جهة، وبالظروف العامة من جهة ثانية (غطاس، 2007، ص.120).

كان القضاة في بداية الحكم العثماني يعينون من قبل السلطة المركزية بالدولة، وبدء من فترة الدايات أصبح داي الجزائر (الزهار، 1980، ص.95، حمصي، (د.ت)، ص.ص. (167-168)) هو الذي يعين كلا القاضيين الحنفي والمالكي ويكونا تحت رقابته المباشرة باعتبارهما نائبين عنه (عبيد، 2013-2014، ص.212، Shaw, 1830, (166-167).p.p. وهذا ما يؤكد أن تعيين القضاة خلال الحكم العثماني من القرن التاسع عشر كان يتم من قبل الحاكم/الداي باشا المفوض الأول والأخير للتعيين والعزل، وفي نفس الوقت كان القاضي يتمتع بالحصانة والخطوة من قبل الحاكم حيث جاء في إحدى العقود "قد انعمنا عليه وولينا قاضيا مرضيا وثقة محضيا (...)" بحيث لا تحتك له حرمة ولا يهضم له جناب ولا يصله احد باذيه ولا مكروه ولا يقاسي بما يقاس به غيره ولا لأحد إليه من سبيل بوجه ولا حال انعاما تاما مبارك شاملا عاما ... " (حمصي، ص.168).

ينظر القاضي بمدينة الجزائر العثمانية في قضايا الرعية ويحكم فيها بناء على القوانين الشرعية بحكم وظيفته الدينية، فيقوم بتسليط العقوبات على المتجاوزين للأحكام الشرعية والقانونية، ويفصل في الخلافات، ويسهر على حماية حقوق القاصرين، خاصة وأنه كان يتمتع بسلطة مستقلة لحد ما، تخوله لممارسة مهامه على أكمل وجه مثلما هو الشأن في باقي الأراضي العثمانية (غطاس، 2007، ص.118، حمصي، ص.165). وتدخل ضمن صلاحيات القاضي ومهامه توزيع التركة على ورثة المتوفى حفاظا على حقوق الأرملة والأيتام، وبذلك يأتي في المرتبة الثانية بعد بيت المالجي (حمصي، ص.165). الأمر الذي جعل فونتور دي بارادي يشير لصعوبة المهمة وخطورة الوظيفة مما جعل الكثير من العلماء يرفضونها قائلا: "إن الرجل الشريف يصعب عليه تقبل ضغوط بيت المالجي من خلال ما يمليه عليه من أحكام" (De Paradis, 1983, p.113).

لم تقتصر وظيفة القاضي على ما تقدم من مهام، بل اتسعت دائرة صلاحياته، فأصبح يشرف على تعيين وعزل شيوخ الحرف وأمنائها (غطاس، 2007، ص.ص. (118-119)). لكن في واقع الأمر، لم يكن القاضي يقوم بكل المهام الموكلة له بمفرده، بل كان يساعده أعوان في تحقيق الأمن والعدل والإحسان والنظام وحفظ الحقوق، ممثلون في المحتسب الذي كان يشاركه في ضبط أسعار السوق (حمصي، ص.166) والوكيل والناظر والمزوار والشواش، وكذا عدد من الخوجات والعدول لأداء مهامه بصفة عادية بالنسبة للفئات المدنية، حيث يعمل القاضي على فض النزاعات بين المتنازعين دون النظر إلى أصولهم وتراتبهم الاجتماعي أو اختلافاتهم الدينية (غطاس، 2007، ص.119).

د. يسمينة زمولي

امتاز القضاء في العهد العثماني بسرعة التنفيذ والصرامة في تطبيق العقاب كلما تطلب الأمر ذلك، كما تباينت العقوبة بتباين جنس المذنب وعرقه ودينه والفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها (سعد الله، 2009، ص. 54). بسقوط الجزائر في يد الاحتلال الفرنسي، أجبرت الإدارة المحتلة على الفصل بين صلاحيات الهيئة الدينية (القاضي والإمام والمدرس)، والحفاظ صوريا على صلاحيات القاضي المسلم باعتباره يمثل السلطة الشرعية والساخر على تطبيق أحكام الدين من أجل التحكم في ردة فعل الجزائريين والحد من معارضتهم ومقاومتهم لها من جهة، والحفاظ على استمرارية الأنشطة الإدارية والدينية والأمنية للجزائريين من جهة ثانية (سعد الله، 1998، ص. ص. 420-421).

ولحساسية منصب القاضي والوظيفة اضطرت الإدارة الفرنسية إلى وضع القضاء والمحاكم الإسلامية تحت رقابتها وتحويلهم إلى المحاكم الفرنسية، من أجل توسيع سياستها الاستيطانية، سيما وأن القضاء المسلمين لم يلتزموا بمرسوم 10 أوت 1834 فيما يخص حفظ السجلات والوثائق، ثم عملت على انتزاع سلطة القاضي المسلم بجعله أداة تنفيذية بموجب المرسوم الملكي الصادر في 28 فيفري 1841 (سعد الله، 1998، ص. ص. 428-429)، لم تكف بذلك، بل استمرت في فرض قيود جديدة على القاضي المسلم وتجريدته من صلاحياته، وإجبار الجزائريين على التقاضي في المحاكم الفرنسية، ولم يبق للقضاة المسلمين إلا النظر في المسائل المدنية والتجارية الخاصة بالجزائريين المسلمين.

عرفت السياسة القضائية الفرنسية في جزائر القرن التاسع عشر، من مرسوم 1830 إلى مرسوم 1886 ترسانة من المراسيم التشريعية والقانونية (قلفاط، 2011، عدد 4، ص. ص. 276-279)، قشاشني، مج. 1، عدد 2، ص. ص. 65-71) التي طبقت خلال عدة مراحل انسجمت مع السياسة الاستعمارية الشاملة من أجل الاستيلاء على الأرض وتدجين الجزائريين وفرنستهم بموجب قانون الجنسية. ومن أجل تفكيك أواصر اللحمة بين الجزائريين، وبينهم وبين الأرض، وبينهم وبين هويتهم ومقوماتهم الشخصية، وبينهم وبين عقيدتهم.

أصبح بذلك، القضاء يخضعون لامتحانات التوظيف والارتقاء، ويتقاضون أجورا من الإدارة الفرنسية ويقبلون بفكرة التنقل عبر التراب الجزائري وما بين المدن والأرياف (قشي، 2007، عدد 34-35، ص. 74)، عكس ما كان سائد في الفترة العثمانية، حيث نقل قضاة الغرب الجزائر لعمل في الشرق الجزائري، وحول قضاة الشرق إلى الغرب والجنوب الجزائري، وهي خطوة نحو تفكيك الروابط الدموية والقبلية بين القاضي ووسطه الاجتماعي، وبينه وبين الرابط الجغرافي والمجالي.

2. العلماء القضاة في جزائر القرن التاسع عشر

1.1. قضاة الفترة العثمانية:

قضاة جزائر القرن التاسع عشر بين المقاومة والتأقلم

د. يسمينة زمولي

أسفر سير عينة الدراسة التي شملت خمسون عالما على ستة عشر قاضيا خلال القرن التاسع عشر في الجزائر لكلا الفترتين، منهم من ارتقى إلى مرتبة الفتوى ومنهم من باق في وظيفة القضاء، ومنهم من جمع بين القضاء والتدريس أو الإمامة، كما أسفرت العينة كذلك على وظائف أخرى لها علاقة بمؤسسة القضاء متمثلة في باش كاتب ومعاون أهلي خلال الفترة الفرنسية ويتضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (1): عينة من قضاة الجزائر الفترة العثمانية المتأخرة

رقم	اسم العالم	نوع المنصب القضائي	مكان الوظيفة	الارتقاء إلى وظيفة الفتيا	باقي الوظائف
1.	أبو راس الناصر	قاض مالكي في بداية مساره الوظيفي	معسكر	مفتي مالكي	التدريس بمعسكر
2.	محمد بن المسبح	قاض حنفي	قسنطينة	/	الخطابة والإمامة
3.	أحمد بن سعيد العباسي	قاض مالكي مرتين	قسنطينة	/	التدريس بقسنطينة
4.	علي بن محمد المانجلاتي	قاض مالكي	الجزائر	مفتي مالكي	التدريس بالجزائر
5.	محمد العربي بن عيسى	قاض مالكي	قسنطينة	/	نظارة الأوقاف والتدريس
6.	محمد بن العنابي	قاض حنفي	الجزائر	مفتي حنفي	التدريس والكتابة والسفارة
7.	مصطفى الكبابي	قاض مالكي	الجزائر	مفتي حنفي في الفترة الفرنسية	التدريس بالجزائر

المصدر: (زمولي، 2018-2019، ص.ص. (231-232)).

ما يمكن استنباطه من الجدول السابق فيما يخص قضاة الفترة المتأخرة من الحكم العثماني، أن عينة الدراسة أسفرت على عدد ضعيف من العلماء القضاة، إذ لم يتجاوز عددهم سبع قضاة؛ خمس منهم مالكية واثنان حنفية وهذا قبل أن يرتقى البعض منهم إلى وظيفة الفتيا لاحقا سواء في الفترة العثمانية بشكل خاص وواحد منهم فقط يحصل على منصب الإفتاء للإدارة الفرنسية. والملفت للنظر أنه نفس العدد فيما يخص العلماء المفتيين الذين اشتغلوا لنفس الإدارة في نفس

د. يسمينة زمولي

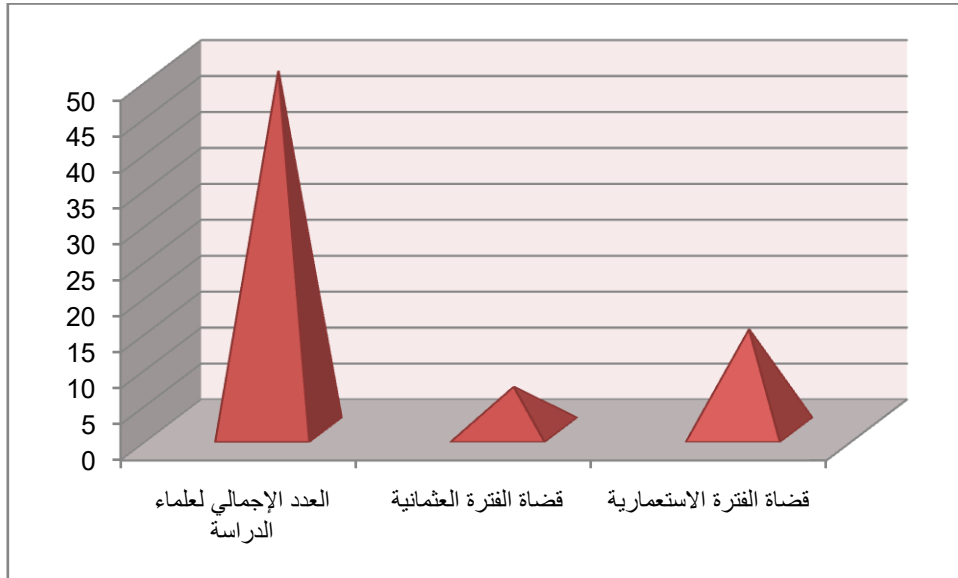
الفترة الزمنية وهي الثلث الأول من القرن التاسع عشر ومنهم، نذكر منهم بعض الأسماء على سبيل الحصر لا التمثيل كل من العالم علي المانجلاتي والعالم مُحمَّد بن العنابي.

ما يلاحظ أيضا على قائمة القضاة السابقين أنهم من أشهر علماء مدنهم الحضرية (الجزائر، قسنطينة، معسكر)، حيث بدأ أبو راس الناصر حياته المهنية بالقضاء بم دينة م عسكر، ثم الإفتاء قبل أن يتفرغ لتدريس بصفة نهائية، كما اشتهر أبو العباس أحمد بن سعيد العباسي بمكانته العلمية كقاضي ومدرس بالدرجة الأولى بدينة قسنطينة، إلا أنه لم يرتق إلى وظيفة الفتيا وهذا ما يدفعنا للتساؤل لماذا؟، هل كان من هو أعلى شأنًا منه في منصب الفتيا؟ مع العلم أنه من المناصب التي كان العلماء يطمحون للحصول عليها ويتنافسون فيما بينهم على العكس من وظيفة القضاء التي يتهرب منها الكثير من العلماء لخطورتها (سعد الله، 1986، ص.132. الفكون، 1987، ص.ص. (20-21))، أم أن الوفاة حالت دون ذلك؟ مع أن الشيخ العباسي شغل العديد من المناصب وعلى رأسها نظارة الأوقاف والخطابة. ونفس الشيء يقال بالنسبة للعالم مُحمَّد العربي بن عيسى، الذي يعد من أشهر أعلام قسنطينة وعلمائها وغيرهم ممن ورد اسمهم ضمن قائمة الجدول السابق.

لا تمدنا كتب التراجم والمعاجم بمعطيات تاريخية حول المترجم له، ولهذا يجب القيام بعملية مسح لكل سجلات العدول ومختلف سجلات المحاكم الشرعية لتعرف على القضاة وآليات ارتقائهم لهذه الوظيفة أو إلى وظيفة الفتيا.

أما بمقارنة قضاة الفترة العثمانية بقضاة الفترة الاستعمارية، نلاحظ تزايد العدد نسبيًا في الفترة الثانية مثلما يوضحه الشكل البياني الآتي:

شكل بياني رقم (1): القضاة الجزائريون خلال القرن 19



المصدر: (زمولي، 2018-2019، ص.234).

2.2. قضاة الفترة الفرنسية:

لقد أصبح القضاء في ظل الحكم الفرنسي مستقلا عن العبادة والتدريس، وازداد ارتباطا بالجهاز السياسي والإداري أكثر مما كان عليه خلال الفترة العثمانية. حيث كان الحكام العامون الفرنسيون بدء من الاحتلال هم الذين يشرفون على تعيين أعضاء الهيئة الدينية بما فيهم القضاة، حيث كان الحكام العامون يقومون باعتماد أسلوب الابتزاز المعنوي والنفسي للقضاة الشرعيين والضغط عليهم ودفعهم لتطبيق أوامرهم.

في البداية عين أوائل القضاة المسلمين في المكاتب العربية، فكانوا خاضعين للحكم العسكري وتحت رقابته. ويسهرون على تسيير شؤون الجزائريين في مختلف المناطق من مدن وقرى في ظروف صعبة حسب قول سعد الله؛ حيث كانوا مبغضين في نظر الجزائريين لقبولهم الوظيف لدى الفرنسيين -الكفار- ومضطهدين من قبل العسكريين الفرنسيين التابعين لهم المشككين في نزاهتهم في تطبيق العدالة الرقابة وفق الضوابط الفرنسية، كما أنهم كانوا يعانون نفسيا وأخلاقيا ودينيا من سطوة الضمير ورقابته عليهم، مما دفع بالكثير من العلماء القضاة إلى الهجرة بعد سقوط الجزائر في الاحتلال سنة 1830 (سعد الله، 1998، ج.4، ص.346).

حرصت الإدارة الفرنسية على أن تجعل القضاء تابعا لها مباشرة مثلما هو الحال بالنسبة لكل الوظائف الأخرى التي لها علاقة مباشرة بالجزائريين وعقيدتهم ودينهم، فقامت بتعيين شخصيات عرفت في الأوساط الاجتماعية الجزائرية بمكانتها العلمية والدينية كقضاة أو مفتيين أو أئمة ومدرسين مقابل أجر يتقاضونه نظير ما يقومون به من مهام (سعد الله، 1998، ج.4، ص.353)، على عكس الفترة العثمانية حيث كانت أجورهم تسدد من العوائد المالية المحدد من قبل السلطة سواء للمفتيين الحنفي والمالكي أو القاضيين لنفس المذهبين إلى جانب العطايا العينية كالمواد الغذائية الأساسية (Devoulx, 1852, p.76)، ضف إلى ذلك الرسوم القضائية المفروضة على المتقاضين الوافدين على المحاكم سواء بمركز السلطة بالباب العالي، أو بأطرافها بالنسبة للولايات التابعة لها، كما يخصص جزء منها كرسوم لسلطان (عيسى، 1998، ص.117، حمصي، ص.ص.181-182)).

ساهم هذا الإجراء في نظر عبد الرزاق إبراهيم (عيسى، 1998، ص.263) الغير المؤلف بالنسبة للفترات الإسلامية السابقة للعثمانيين في وضع حد لتحاليل والتجاوز من قبل فئات المجتمع في حق بعضهم البعض، وأعطى مصداقية ورفعة للجهاز القضائي. والتخلي عنه من قبل الإدارة الفرنسية أفرغ وظيفة القضاء الإسلامي من جوهرها وجعل من القضاة المسلمين منبوذين من قبل المجتمع الجزائري.

لم يكتف العلماء في ظل تطور السلط الحاكمة عبر الحقب التاريخية الإسلامية بدور حماة العقيدة والقائمين على العلوم الدينية فحسب، بل أوكلت لهم مهام جديدة، كان لها تأثير هام على مسارهم المهني. ومن بينها إشرافهم على إقامة العدل باسم الشريعة الإسلامية من خلال مؤسسة القضاء، فيتحتّم عليهم الانخراط في الجهاز السياسي والإداري للسلطة. الأمر الذي أدى إلى انقسام مجموعة العلماء؛ بين العلماء الذين يخضعون إلى رقابة أجهزة الدولة وهم

العلماء القضاة، وبين غيرهم من العلماء وهم الغير رسميين، الذين فضلوا عدم الالتزام بمبدأ التبعية للسلطة الشرعية والتهرب من الوظائف الرسمية (بن سعيد، 1990-1991، ص.13).

- القضاة المخضرمون:

وهم فئة القضاة التي عايشة الفترة المتأخرة من الحكم العثماني وبداية الحكم الفرنسي بالجزائر، والتي حاولت الإدارة الاستعمارية الارتكاز عليها في بداية الاحتلال لتسيير شؤون المؤسسات الاستعمارية، في انتظار إيجاد البديل عنهم، نذكر منهم القاضي أحمد بن سعيد العباسي ومُجد العربي بن عيسى والمكي البوطالي والطيب بن المختار الراشدي وأبو القاسم اليزاغي وحيدة العمالي والقاضي الشاذلي ومُجد بن عبد الله الرقاي ومُجد السعيد بن موهوب والمكي بن باديس وأحمد المجاهد وأحمد بن مُجد بن دغمان من قضاة الأرياف ومُجد بن يوسف الزباني وغيرهم وأغلبية القضاة اشتغلوا بالوظيفة لدى السلطات الاستعمارية وهذا يسمح لنا الوقوف على التحولات الجذرية التي تعرض لها القاضي المسلم من جراء قانون الأحوال الشخصية لسنة 1865.

تعددت الوظائف القضائية، التي تولاهها القاضي والعدل والعون والوكيل، وكان هؤلاء يختارون من بين العلماء بعد أن يجتازوا امتحانا خاصا. وكان حكم هؤلاء المسؤولين لا رجعة فيه، غير أن للمفتي أن يقول كلمته فيه. وكان المذهب الحنفي والمالكي ممثلين في جميع المستويات: فهناك محكمة حنفية وأخرى مالكية، ومفتي وقضاة حنفيون وآخرون مالكيون، ومجلس مشترك. هذا بالنسبة للمسلمين (سعد الله، 2009، ص.53).

جدول رقم (2): عينة عن قضاة الجزائر في الفترة الفرنسية من القرن 19

اسم العالم	نوع المنصب القضائي	مكان الوظيفة	الارتقاء إلى وظيفة الفتيا	باقي الوظائف
مصطفى بن جلول	باش كاتب	قسنطينة		التدريس بقسنطينة
مُجد الأرنؤوط	قاض حنفي	الجزائر	مفتي حنفي	التدريس بالجزائر
المكي البوطالي	قاض مالكي	قسنطينة		التدريس بقسنطينة
مُجد بن الحاج حمو	قاض مالكي	مليانة	مفتي مالكي	التدريس والإمامة وأمين مال في دولة الأمير

قضاة جزائر القرن التاسع عشر بين المقاومة والتأقلم

د. يسمينة زمولي

الطبيب بن مختار الراشدي	قاضي مالكي عضو بمجلس قضاء	غريس معسكر		
القاضي الشاذلي	قاض مالكي بالمكتب العربي قاض لمدة 20 سنة	قسنطينة		التدريس ومدير المدرسة الشرعية
حميدة العمالي	قاض مالكي عضو في المجلس القضائي	الجزائر	مفتي مالكي	التدريس والخطابة
المكي بن باديس	قاض مالكي مساعد في المحكمة	قسنطينة		عضو في اللجان الرسمية مستشار عام في مجلس ولاية قسنطينة
حسن بن بريهمات	قاض مالكي	البليدة	كاتب بالمجلس الفقهي	التدريس ومدير المدرسة الشرعية مترجم ومشرف على القسم العربي بجريدة المبشر
علي بن الحاج موسى	قاض مالكي	-مليانة -تلمسان -تنس		وكيل ضريح الشيخ الثعالبي بعد استقالته من القضاء
أحمد المجاهد	قاض مالكي	-سطيف -الأربعاء		

		-مستغانم		
أحمد بن دغمان	قاضي مالكي	-بالزاوية التيجانية -بالوادي	التدريس بالزاوية التيجانية	
محمد بن يوسف الزياني	قاضي مالكي	-برج عياش -بوادي تليلات -بسيق		
الحاج قدور الشريف الزهار	معاون أهلي بالمحكمة الفرنسية	الجزائر	الإمامة ونقيب الأشراف	
شعيب بن علي الجليلي	قاضي منذ سنة 1869 إلى تقاعده ويصبح بذلك قاضي القضاة		إمام بجامع سيدي بومدين الغوث	

المصدر: (زمولي، 2018-2019، ص.ص. (238-239)).

كما يلاحظ من استقراء الجدول أن جل قضاة الفترة العثمانية لم يخرجوا عن الحيز المجالي للمدن الكبرى الممثلة في الجزائر وقسنطينة ومعسكر، على عكس الفترة الفرنسية الذي كان التمثيل الجغرافي لقضاة أكثر تنوعا وانتشارا جغرافيا ومكانيا ليشمل مختلف جهات الجزائر الشمالية منها والجنوبية الشرقية منها والغربية، وتجاوزه إلى المدن الصغيرة والقرى، ولم يتركز حضورهم على المدن الكبرى مثل السابق.

3 - قضاة الجزائر بين المقاومة والولاء:

3-1: المكّي بن باديس أنموذجاً: القاضي المقاوم

حاول بعض هؤلاء القضاة الوقوف في وجه السياسة القضائية التي فرضتها الإدارة الاستعمارية على الجزائريين، نذكر منهم المكّي بن باديس ومحمد بن الحاج حمو وغيرهم ممن عاصروا، الذين رفضوا الدور الثانوي للقضاة المسلمين، كما رفضوا القوانين الفرنسية التي جاءت من أجل تدجين الجزائريين وتجريدتهم من حالتهم المدنية ومن هويتهم. حيث سعى المكّي بن باديس إلى مكافحة التجنيس الجماعي للمسلمين الجزائريين وإحلال الشريعة الإسلامية بدل من قانون

د. يسمينة زمولي

الأهالي، وهذا من خلال السياسة الموأمة بين الشريعة الإسلامية والقانون الجنائي الفرنسي (سعد الله، 1998، ج.4، ص.ص. (463-464)).

بدأ المكّي بن باديس مساره الوظيفي كمساعد للقاضي الشاذلي بالمكتب العربي بقسنطينة، ثم قاضيا بوادي العثمانية. تولى وظيفة القاضي لمدة طويلة من الزمن (1856-1876) بنواحي قسنطينة، كما كان عضوا في مختلف اللجان الرسمية، ليصبح مستشارا عاما في مجلس ولاية قسنطينة. تولى سنة 1866 عن وظيفة القاضي لصالح وظيفة مساعد في محكمة قسنطينة.

اشتهر المكّي بن باديس بتقبله للمدنية الفرنسية في المجال الاقتصادي والعلمي، لتطوير المجتمع ونقله من براثن الجهل والفقر والتخلف، ومتعصبا للأحوال الشخصية والهوية والدين، بل معارضا ومقاوما لكل ما يتنافى معهما. ودافع عن القضاء الإسلامي بتقديم الحجج والبراهين، حيث تمكن سنة 1869 من أخذ موافقة الإدارة الفرنسية على إجراء مسابقة لاختيار القضاة والسماح لطلبة الزوايا المشاركة فيها. كما طالب بتطبيق القانون والشرع على المخالفين، بدلا من تطبيق قانون الأهالي العنصري والاستثنائي. (فيلاي وآخرون، 2012، ص.ص. (58-59)).

أكد المكّي بن باديس على ضرورة استمرار تطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين، بعد فشل نابليون في إصلاح العدالة بمرسوم سنة 1866م، الذي كان ينص على إعادة العمل بالمجالس القضائية والفقهية ذات السيادة أو العمل بالمحاكم الشرعية، بسبب رفض المستوطنين، الذين كانوا يخشونه ويحرصون على تطبيق قانون الأهالي، فيصبح الجزائريون خاضعون لبطش الإدارة الاستعمارية وجور قوانينها ويحرمون من عدل الشريعة الإسلامية. ووقف ضد مرسوم 1886 الخاص بالقضاء، بل أكثر من ذلك طالب بإلغائه إلى جانب أعيان قسنطينة ونخبته، لأنه لا يليق بالمسلمين وبكرامتهم وعقيدتهم وهويتهم الشخصية، كما أنهم خريجي المدارس الشرعية بالتعاون مع السلطة الفرنسية، وقدم عريضة تتضمن موقفه الرافض لهذا المرسوم وتوضح معاناة الجزائريين في المحاكم الفرنسية، بعد إفراغ القضاء الإسلامي من محتواه وتقليص صلاحياته. (سعد الله، 1998، ج.4، ص.464. فيلاي، 2014، ص.33).

استعمل المكّي بن باديس كل الوسائل التي توفرت لديه من خطب وصحافة وعرائض وعمل سياسي وتمثيل نيابي من أجل الدفاع عن حقوق الجزائريين السياسية والاجتماعية والدينية، مدافعا على تطبيق الشريعة الإسلامية، مطالبا بتطبيق القانون والشرع على المخالفين للقوانين بدلا من تطبيق قانون الأهالي المنافي للضمير الإنساني، وكان يسعى لإيجاد توافق ومواءمة بين القانون الشرعي المستمد من الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي والجنائي الفرنسي، معتمدا في ذلك على التطورات التي عرفها المجتمع الجزائري أواخر القرن التاسع عشر. (فيلاي وآخرون، 2012، ص.67).

3-2- عائلة بوطالب بين الكفاءة والولاء:

عرفت السلطة القضائية بمدينة الجزائر أولاً ثم باقي المناطق الأخرى انعطافا هاما، لتصبح شيئا فشيئا في قبضة سلطة الاحتلال، وهذا لأجل إقصاء القضاء الإسلامي وإحلال القضاء الفرنسي مكانه. طاردت الإدارة بتشريعاتها

د. يسمينة زمولي

وموظفيها القضاة والعلماء، فألحقت بهم إهانة شديدة، واستبدلتهم بموظفين تميزوا بضعف التكوين والولاء لها، من باب الحرص على الوظيفة وامتيازاتها: قبل بعض القضاة العمل تحت لواء الإدارة الاستعمارية كنوع من المقاومة حفاظا على الهوية العربية الإسلامية حال علي بن الحفاف، الذي فضل البقاء على الهجرة آخذاً بنصيحة مُجدد بيرم الخامس.

تظهر الدراسات أن قسم من العلماء، ولا سيما ذوي التكوين الضعيف، قبلوا عن طوعية وظيفة القضاء لتعاون مع السلطات الاستعمارية حفاظا على حقوقهم المادية ومكانتهم الاجتماعية. كما اضطرتهم الظروف للبقاء في الجزائر وقبول الاشتغال لصالح الإدارة والاستمرار في أداء وظائفهم تجاه الدين والمجتمع وأسرهم لسد رمقهم، والخضوع لابتزاز الإدارة الفرنسية. وفضل البعض منهم البقاء بالجزائر بدل الهجرة، والتكيف مع الظروف الجديدة كنوع من مقاومة للاحتلال، ومن بين هؤلاء القضاة نذكر أسرة بوطالب التي تولت وظيفة القضاء للإدارة الفرنسية منذ بداية الاحتلال، وهم من أبناء عمومة الأمير عبد القادر، كما كانت لهم علاقة مصاهرة بعبد القادر المجاوي. حيث تولى أحمد بن علي بن أبي طالب، عم أحمد المجاهد، قضاء سطيف، ليخلفه في وقت لاحقا أخيه مُجدد بوطالب في سطيف أولا ثم قسنطينة. في حين تولى أحمد المجاهد ابن مُجدد بوطالب وظيفة القضاء بمستغانم ثم سطيف فالأربعاء (سعد الله، 1998، ج.4، ص.484).

تعد أسرة بوطالب من الأسر العلمية بالغرب الجزائري، هاجرت أسرة بوطالب إلى المغرب بعد الاحتلال الفرنسي للمنطقة، وبسبب خلافهم مع الأمير عبد القادر، تحولت من موقف المعارض لسلطة الفرنسية في المرحلة الأولى إلى مؤيد لها، بقبولها لوظيفة القضاء في مرحلة ثانية. ساهم العالم القاضي أحمد المجاهد في إعطاء صورة عن القاضي النزيه والمتكون من خلال احتكاكه بالعلماء والأخذ عنهم، وصورة العالم المتصوف التقي. (الحفناوي، 1985، ص.ص. (94-95)).

لقد ورث أحمد المجاهد وظيفة القضاء لأولاده منهم محيي الدين بإقليم قسنطينة وأبو بكر بالبلدية وغيرها، في حين كان ابنه الثالث باش عدل بوهران. (الحفناوي، 1985، ص.95. سعد الله، 1998، ج.4، ص.486).

خاتمة:

عرفت مسارات القضاة الوظيفية بشكل عام بالاستقرار رغم التحركات والتنقلات بين المدن تلمسان وقسنطينة والجزائر خاصة وبين الوظائف؛ ما بين القضاء والافتاء والتدريس والإمامة. ألحقت الإدارة الفرنسية بتشريعاتها الضرر بموظفيها من قضاة وعلماء المقتدرين بالنفي والتشريد أو الهجرة، هذا لأجل إقصاء القضاء الإسلامي وإحلال القضاء الفرنسي مكانه، فاستبدلتهم بموظفين تميزوا بضعف التكوين والولاء لها، والحرص على الوظيفة وامتيازاتها. ومنهم من قبل العمل تحت لوائها كنوع من المقاومة حفاظا على الهوية العربية الإسلامية حال علي بن الحفاف وحميدة العمالي والقاضي الشاذلي وغيرهم.

لا يمكن الحكم في واقع الأمر على من عمل تحت كنف السلطة الفرنسية بالخيانة والخنوع، فلا بد من تحليل المسارات المركبة والإلمام بالظروف والسياقات التاريخية لفئة القضاة، لأن الكثير منهم دفعتهم غريزة الحياة للعمل تحت

د. يسمينة زمولي

لوائها، لصعوبة الظروف الاقتصادية التي كانت حائلا في إيجاد بديلا عن ها. ومع هذا يجب التمييز بين الذين هاجروا تمنا من الحكم الاستعماري، حكم الكافر على المسلم. والذين قاموا من داخل البلاد ويقصد بهم جيل "المخضرمين" الذين كانوا في الوظيفة عند الاحتلال. وموقف الذين ولدوا في ظل الاحتلال وتفاعلوا بعقلية أخف الضررين مثل المكّي بن باديس ووقوفه مع ضرورة إصلاح نظام القضاء والحفاظ على صلاحيات القاضي في كل ما من شأنه المساس بالأحوال الشخصية والملكية.

قائمة المراجع:

- المؤلفات:

- الحفناوي (أبو القاسم)، 1985، تعريف الخلف برجال السلف، ط.2، مؤسسة الرسالة، المكتبة العتيقة، تونس.
- الزهار (أحمد الشريف)، 1980، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر 1168-1246هـ/1754-1830م، تحقيق: أحمد توفيق المدني، ط.2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- زيدان (عبد الكريم)، 1989، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، ط.2، مؤسسة الرسالة، مكتبة البشائر، بيروت-عمان.
- سبنسر (وليم)، 2006، الجزائر في عهد "رياس" البحر، تعريب وتقديم: عبد القادر زبادية، دار القصة للنشر، الجزائر، (تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية).
- سعد الله (أبو القاسم)، 1998، تاريخ الجزائر الثقافي، ط.1، ج.4: 1830-1954، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- سعد الله (أبو القاسم)، 1986، شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية، ط.1، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان.
- سعد الله (أبو القاسم)، 2009، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، طبعة خاصة، دار الرائد، عالم المعرفة، الجزائر.
- عيسى (عبد الرازق إبراهيم)، 1998، تاريخ القضاء في مصر العثمانية (1517-1798)، الهيئة العامة المصرية للكتاب، (د.م)، (تاريخ المصريين، 117).
- غطاس (عائشة)، 2007، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700-1830) مقارنة اجتماعية اقتصادية، منشورات ANEP، الجزائر.
- الفكون (عبد الكريم)، 1987، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تقديم وتحقيق وتعليق: أبو القاسم سعد الله، ط.1، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان.

د. يسمينة زمولي

- فيلاي (عبد العزيز) وآخرون، 2012، **البيت البادي سي مسيرة علم ودين وسياسة**، دار الهدى، عين مليلة - الجزائر.

- 2014، **السياسة والقضاء عند المكّي بن باديس وابنه حميدة**، دراسة وتحقيق وتعليق: عبد العزيز فيلاي، دار الهدى، عين مليلة - الجزائر.

- Devoulx (Albert), 1852, **Tachrifat recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger**, imprimerie du gouvernement, Alger.

- De Paradis (Vendure), 1983, **Tunis et Alger au XVIIIe siècle**, mémoires et observations rassemblés et présentés par Joseph Cuq, Sindbad, Paris.

- Dr. Shaw (Tomas), 1830, **voyage dans la régence d'Alger, ou description géographique, physique, philologique, ect.**, traduit de l'anglais par : J. Mac Carthy, Marlin éditeur, Paris.

الأطروحات:

- بن سعيد (بدر الدين)، 1990-1991، **العلماء والأنثولوجيا والإسلاميون في تونس**، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية - تونس.
حمّاش (خليفة)، 2006، **الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري-الجزائر.

- حمصي (لطيفة)، (د.ت)، **المجتمع والسلطة القضائية المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر (1122-1246هـ/1710-1830م)** نموذجاً، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2 - الجزائر.

المقالات:

- عبيد (مصطفى)، 2013-2014، **"القضاء بالجزائر خلال العهد العثماني"**، في: مجلة عصور الجديدة، عدد 11-12، ص.ص. (212-228).

- غطاس (عائشة)، 1997، **"سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر، العهد العثماني"**، في: إنسانيات، عدد 3، ص.ص. (69-89).

- قشاشني (علي)، (د.ت)، **"مؤسسة القضاء الإسلامي بالجزائر خلال الفترة الاستعمارية -أضواء على أساليب التفكير والتصفية"**، مجلة الونشريس للدراسات التاريخية، مج.1، العدد 2، ص.ص. (63-78).

- قشي (فاطمة الزهراء)، 2007، **"شهود العدالة في قسنطينة القرن التاسع عشر. الانتماء العائلي والمسار المهني"**، في: إنسانيات، عدد 35-36، ص.ص. (57-76).

د. يسمينة زمولي

قلفاط (عبد الباسط)، 2011، "الاستعمار الفرنسي والقضاء الإسلامي في الجزائر خلال القرن التاسع عشر"،
حوليات التاريخ والحضارة والجغرافيا التطبيقية، العدد 4، ص.ص. (274-284).